رهان التجارة البحرية في مغرب القرن 19 وتداعياته

من خلال وثائق المخزن المغربي

نصرالدين لعوج

جامعة سيدي بلعباس

طفت اليوم على سطح العلاقات الدولية في العالم عامة والمغرب العربي خاصة، مسألة تجارة التهريب الدولية، التي استفحلت أخطارها بالخصوص على الجزائر، وهي ظاهرة تاريخية مرضية ارتبطت جذورها في المغرب العربي بالظروف الدولية والإقليمية والمحلية لمغرب القرن 19، أقحم فيها المخزن المغربي، ووثق لملابساتها، وورث تداعياتها.

* فكيف تطورت التجارة البحرية المشروعة في مغرب القرن 19؟

* وما هي ملابسات تجارة التهريب؟ ومن يتحمل مسؤوليتها؟ هل للمخزن المغربي دور في تكريسها؟

* وما هي تداعياتها على مغرب القرن 19؟

أصبح البحر مع بداية القرن 19 متنفسا وموردا مغريا للإثراء، فحاول المخزن المغربي التحكم في ظاهرة التحول نحو السواحل وأمور البحر عموما، وعمل على احتكار كل المداخل البحرية لفائدة بيت المال لأنه أصبح كما أكد مؤرخ المخزن " عبد الرحمان بن زيدان": «...لا يستقيم ملك إلا بها...»[1] ، لكنه وجد الفئات الاجتماعية المختلفة قد سبقته إلى هذا الحل، كما يتضح من الرسالة السلطانية التالية: «...صار يقطع لجبل طارق من لا خلاق له من السفلة وذوي البضاعة المزجات، حتى أصحاب خمسين مثقال وما قاربها، ومن كان في عهد سيدنا الكبير لا يركبه إلا فلان وفلان، ممن له دنيا ودين، فصار اليوم ملعبة» [2].

وإذا كانت التجارة البحرية أواخر القرن 18، وبداية القرن 19 قد انحصرت بعدما أصدر السلطان سليمان (1792-1822 م) في إطار سياسة الاحتراز مجموعة ظهائر تمنع تصدير بعض المواد وتفرض على غيرها رسوم جمركية بلغت 120% بالنسبة للحبوب و

المنارة للاستشارات

www.mar

270% على الأبقار وحددت قيمة 50% على الواردات، مؤكدا عن رغبته وغبطته في ذلك اليوم الذي لا يدخل فيه عليه فلس واحد من مداخل الجمارك[3]، فإن السلطان عبد الرحمان (1822-1859 م) فتح عهدا جديدا في وجهها، كما يؤكد "عبد الرحمان ابن زيدان": «...في أيامه استكشفت معادن نحاسية ..والكبريت..وحدث التجار في بيع العلق لأوروبا يصطاده الناس من المروج... يوسق للخارج بأثمان ذات بال... بيع قشور الدباغ ووسقها للديار الأوربية...»[4].

وبالفعل تأكد هذا أكثر خلال مجاعة 25-1826 التي أعطت للتجارة البحرية دفعا كبيرا، ذلك أن المغرب اضطر إلى استيراد كمية كبيرة من الحبوب، ولقد احتفظت لنا الوثائق الأجنبية [5] بعدد السفن ومقادير القمح التي دخلت المغرب خلال هذه الأزمة: ففي أكتوبر 1825 فرغت 204000 سفينة من القمح، ومن 1 جانفي إلى 10 سبتمبر 1825 دخلت 70 سفينة تحت أعلام صقلية مملوءة بالقمح إلى جبل طارق في رسو عارض لتنتقل منه إلى ميناء تطوان، ومن نوفمبر إلى ديسمبر 1825 دخلت 20 سفينة فرنسية إلى موانئ العرائش والرباط والجديدة والصويرة، وعموما قدرت الكمية ب 250 ألف قنطار[6]، إلا أنه سرعان ما تجاوز المغرب هذه الأزمة وأصبح ممولا للقمح خاصة وأن السياسة التجارة الاحتكارية نمت التجارة البحرية في البداية بشكل كبير إلى حد أن التجارة البحرية وحدها عوضته ما فقده خلال الأزمة قدرتها بعض الدراسات بـ 9 مليون فرنك ذهبي [7]، إلا أن التجارة البحرية سرعان ما فقدت هذه الأهمية بعد ظهور علامات فشل سياسة السلطان الاحتكارية، نظرا للرسوم الجمركية المرتفعة التي فرضها، والإجحاف الذي طبقت به هذه السياسة، حيث أن المزاد العلني في العقود (الكنطردات) كان يضطر الفائزين بها إلى الرفع في أسعار البيع وهو ما يتناقض ومصالح التجار الأوربيين الذين أينما رأوا الربح إلا وأكثروا منه [8]، وهكذا انخفضت قيمة التجارة البحرية من 26 م.فرنك سنة 1840 إلى 15م.فرنك 1853 [9]، ورغم أن الاتفاقيات التجارية مع بريطانيا سنة 1856 وإسبانيا سنة 1861 فتحتا عهدا جديدا للتجارة البحرية حيث تزايدت الصادرات المغربية من 4.895.000 فرنك سنة 1856 إلى 21.855.000 فرنك سنة 1862 ووصلت سنة 1866 إلى أكثر من 26م.فرنك،

المنارة للاستشارات
www.mar

أما الواردات فارتفعت من 5.694.000 فرنك سنة 1856 م إلى أكثر من 24م.فرنك سنة 1862 ووصلت إلى 25 م.فرنك سنة 1866 [10]، وهكذا صارت قيمة التجارة البحرية في ارتفاع مستمر وذلك خاصة بعدما أعلنت حرية التجارة كما يتضح من الرسالة التالية: «...لا يقطع مسألة في الموسوقات مثل الذرة والقمح وغير ذلك، فإن ذلك ليس فيه إلا دخول المال والزيادة وتكثير التجارة..» [11].

ومع ذلك ورغم الاحتياج الشديد للمال والضغط الأجنبي وخاصة البريطاني لتعميم مثل هذه الرخص، فإن السلطان محمد بن عبد الرحمان (1859-1874 م) لم يغير على ما يبدو من موقفه إلا مرة واحدة سنة 1860 ثم مرة أخرى سنة 1862 بعد مقاومة عنيفة ولمدة عامين لشرائها بالداخل [12]، لكن رغم هذه الاحتجاجات والمقاومات فقد تحقق تحرير البيع وارتفع حجم التجارة البحرية كما يتضح من مداخيل الجمارك التي وفرها لنا ابن زيدان [13] والتي تتعلق بمداخل الإسبان من الموانئ الثمانية المراقبة في مدة 22 سنة من(أبريل 1862 إلى 1883) حيث وصل معدل التجارة البحرية خلال سنتين(62-1864) إلى 5.142.005 بسيطة وإذا ضاعفنا هذا العدد لحساب حصة فرنسا، تبين أهمية مدخول الجمارك المغربية تحت مراقبة إسبانيا وفرنسا، وبالتالي الانتعاش الكبير للتجارة البحرية [14].

لكن الأزمة الاقتصادية(67-1869) التي تضررت منها كل مقومات الإنتاج الداخلية خاصة وأنها كانت مزامنة لظروف دولية خطيرة تمثلت أخطر عواقبها في الفرق الشاسع بين أسعار المواد المغربية ومثيلاتها في أوربا، خاصة و أن المخزن لجأ إلى فرض مكوس على الأسواق والأبواب [15]، الأمر الذي كانت له نتائجه السلبية على التجارة الداخلية انعكست آثارها على التجارة البحرية، وهكذا انخفضت قيمة التجارة البحرية المغربية من 52 م.فرنك سنة 1866 إلى 35م.فرنك سنة 1868 [16].

وبعد هذه الأزمة عرف المغرب نوعا من الرخاء، ففي بداية عهد السلطان الحسن الأول (1874-1894 م)، والذي وافق على كل نصائح بريطانيا وشجع زراعة القطن، وقام يتحسين وسائل المواصلات البحرية وسرح تصدير كل المواد المغربية كما يتضح من الظهير

المنارة للاستشارات
www.mar

التالي: «...إننا أنعمنا على جنس المركان بتسريح وسق ستة آلاف رأس من الثيران في كل سنة لعساكرهم ومراكبهم مثل ما أنعمنا به على بعض الأجناس...» [17].

وذلك بعد أن استشار العلماء الذين فوضوه في ذلك بل واستحسنوا عملية التصدير لجلب المعدن النفيس الذي أصبح في نظر العلماء أساس قوة الدولة [18]، وبذلك ارتفع معدل قيمة التجارة البحرية من 36.100 م.فرنك بين سنوات(67-1870) إلى 62.701 م.فرنك سنة 1871 إلى67.898 م.فرنك سنة 1877 [19].

ومرة أخرى تعرف التجارة البحرية انخفاضا كبيرا بسبب تفاعل أخطر أزمة فلاحية عرفها المغرب(78-1884) والأزمة الصناعية الأوربية [20]، فتعطلت كل عمليات الإنتاج والتجارة بل عرفت الصادرات المغربية منافسة كبرى، فمقابل قلتها وارتفاع أسعارها انخفضت أسعارها في أوربا بشكل كبير بعد أن فتحت في وجه التجارة الأوربية أسواق الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، وهكذا انخفضت قيمة الصادرات خلال هذه الأزمة من 30.615م.فرنك سنة 1877 إلى 12.261 م.فرنك سنة 1879 و 19.422 م. فرنك سنة 1884 في الوقت الذي لم تعرف فيه الواردات إلا انخفاضا قليلا من 27.283 م. فرنك سنة 1877 إلى 21.087 م. فرنك سنة 1884 [21]. وبذلك تكون التجارة البحرية قد انخفضت بحوالي 50 % [22].

وبعد هذه الأزمة الخانقة عرفت التجارة البحرية حيوية كبرى خاصة بعد سنة خصبة 1884 نتج عنها انتعاش اقتصادي واضح، تقوى أكثر بدخول قوة اقتصادية جديدة، حققت صناعتها وتجارتها البحرية شوطا كبيرا في التقدم و هي ألمانيا، فالاتفاقية المغربية الألمانية سنة 1890 فتحت عهدا جديدا في وجه التجارة البحرية المغربية، خاصة وأن الأهداف السياسية لألمانيا ورغبتها في اتخاذ المغرب وسيلة للضغط على فرنسا، دفعها لإغراق السوق المغربي بسلعها وعلى طريقتها المعهودة وهي تخفيض أسعارها لحمايتها من أية منافسة، وأدى ارتفاع نسبة وارداتها ب 32% في أواخر القرن 19 إلى الرفع من قيمة التجارة البحرية المغربية[23]، إلا أن دخول ألمانيا لعبة المنافسة الاقتصادية كان بمثابة تحول خطير على جميع المستويات حيث اشتد التنافس أكثر وتسابقت الدور التجارية والمالية في

المنارة للاستشارات
www.mar

تشجيع حركة الاستيطان في الداخل مما قلل من أهمية التجارة البحرية في العلاقات المغربية والدول الأخرى خاصة وقد تحقق الهدف المنشود منها وبدأت مرحلة جديدة تمهيدا لاقتسام الغنيمة وبدون رسوم ولا مراقبة مغربية. سمح هذا التذبذب والتراجع في التجارة البحرية المشروعة بنمو وتطور أشكال تجارة التهريب، حيث عرف هذا النوع من التجارة البحرية تطورا كبيرا خلال القرن 19 بسبب ذلك التجافي والنفور اللذين كانت تكنه المناطق البدوية والجبلية للسلطة المركزية [24]، والذي تعمق أكثر بظهور وتضاعف الأطماع الأوروبية، فاستقرار الإسبان في الجيوب المغربية الشمالية خلق وضعية خاصة في المناطق الريفية وأصبحت تجارة التهريب هي النشاط الأساسي للسكان، وتضاعف أكثر بعد استقرار الفرنسيين في الحدود الشرقية بعد احتلال الجزائر سنة 1830، ولجوء مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري إلى المغرب(1844-1847)، واهتمام الإنجليز المتزايد بالبحر المتوسط.

وتشتد حدة التجافي والأطماع في السواحل السوسية الجنوبية التي كانت محط تنافس دولي خطير، وقد أضاف الأوربيون إلى التجارة السوداء هذه تجارة لا تختلف عنها كثيرا وهو ما يمكن أن نصفه بتجارة التهريب بالتحدي والتحايل، أو ما عبرت عنته الوثائق المغربية ب: "التدليس والخيانة"، ذلك أن الغموض الذي اكتنف شروط الاتفاقيات التجارية واستغلاله من طرف الأوربيين ساعدا على خلق هذا النوع الخاص من التجارة البحرية، وهو تجارة التهريب بالتحايل والعنف فقد جاء في الشرط الثامن من الاتفاقية المغربية الإنجليزية سنة 1856 ما نصه:

«.. إن أراد أحد من تجارهم وسق سلعة من إحدى مراسينا لمرسى آخر وكان أدى صاكتها وقت دخولها فلا يلزمه أداء صاكة أخرى، نعم يكون بيده خط الأمناء بأنه أدى صاكتها قبل... » [25].

وفي نفس المعنى جاء في الشرط الأربعين من الاتفاقية الإسبانية المغربية 1860:

«... لا يلزمه زيادة في الجمرك حسب ما هو مقرر في الشرط الخمسين ولا يؤدي إلا مرة واحدة مع عدم أدائها في المراسي الأخرى باع أو لم يبع مع الإشارة لكتاب عن ذلك من أمناء المراسي الذي وسق منها إلى أمناء المراسي الذي أراد الوضع بها ... » [26].

المنارة للاستشارات
www.mar

هذه الشروط رغم ما فيها من استخفاف وإجحاف ببيت المال، والتي ظل السلاطين قبل ذلك يرفضونها تظل منطقية مع ظروف الاتفاقيتين، لكن ماذا كان يحدث بالضبط؟

يجيبنا ابن زيدان من خلال الرسالة التالية: «... خديمنا بركاش... بلغنا أنه كثر وسق العدد الكثير من مرسى العدوتين... لمرسى طنجة اعتمادا على ما في الشروط من أن ما يسوق من مراسي الإيالة بعضها البعض لا يعطي عنها أعشار ولكن كان ذلك مع القلة، أما الآن تفاحش جدا، كما كثر ورود المراكب من بر النصارى موسوقة بالأقوات لبعض المراسي ومعها بطائق أمناء بطنجة بأنها دفعت أعشارها بها، حتما أنه ورد لمرسى العدوتين تقريبا خمسة مراكب وأربع بابورات من بر النصارى موسوقة بالأقوات ولم يعشر فيها حتى الثلث زاعمين أنها عشرت بطنجة، مع أنه لا ينزل بالمرسى من المراكب، وإنما ينزل أصحابها من المراكب ويصحبون بطائق الأمناء بأنها أدت هناك، وفي بطاقة واحدة منها نحو ثمانية عشر مائة خنشة، مع أن ما في الشروط مضمنة من أنزل سلعة في مرسى وعشرها ولم يجد فيها بيعا وأراد وسقها ولا يعطى عليها وهؤلاء لا ينزلونها أصلا حتى قل مدخول بعض المراسي بسبب ذلك وفيه من التدليس والتخليط ما لا يخفى.. »[27].

أجل إنه تهريب صارخ، بل لم يكتفوا بهذا وعملوا على استغلال الشرط الخامس من الاتفاقية الإنجليزية 1856 والشرط الثامن والأربعين من الاتفاقية الإسبانية 1863، واللذين ينصان على حرية التجار الأوربيين في وسق ما في مخازنهم أو ما اشتروه قبل صدور المنع بستة أشهر، فعمد الأوروبيون إلى استغلال هذين الشرطين لإفراغ مرسوم المنع من كل فعالية، ويؤكد لنا مؤرخ المخزن "ابن زيدان" ذلك من خلال الرسالة التالية:«... وصلنا كتابك جوابا عما أجبناك به عن قضية التاجر الصبنيولي الذي طلب وسق العظام من مرسى آسفي وجعل الاسترعاء على منع الأمناء له من وسقها، وذكرنا لك أن منع وسقها كان بعد جعل ستة أشهر أجلا ليسق فيها من عنده شيء وأنه عمل موجها يشهد له بأنه جمعها في وقت التسريح تسرح له وذكرت أن هذه المدة هي حجته علينا.. وبما أنك تكلمت مع الباشدور في هذه القضية فقام وقعد وأجاب ينظر الشروط وعزم على الفساد.. فها نحن أمرنا بوسقها..»[28].

المنارة للاستشارات
www.mar

وإلى جانب هذا استغل الأوربيون سماح المخزن لهم بجلب ما يحتاجونه في حياتهم داخل المغرب من غير تعشيرة، فأخذوا يجلبون السلع للاتجار فيها زاعمين أنها متاع شخصي فرارا من أداء ما يجب عليها من رسوم جمركية ويتضح هذا من خلال الرسالة التالية:

«... إن التجار ترد عليهم حوائج من بر النصارى يدعون أنها لضروریاتهم لا بقصد التجارة و لا يعشرونها... فأمرني مولانا نتكلم مع باشدورهم ونشرح له القضية ونقول له لا يخفى ما تنشأ عن ذلك من كنطربانضو لأن غيرهم يستتر بهم فرارا من التعشير...» [29].

بل لقد كان التحدي أحيانا بشكل سافر باستعمال القوة والعنف في حالة ما إذا تعرض الأمناء على ذلك كما يتضح من الرسالة التالية:«... وقاسينا من القونصو في هذه القضية ما لا يطاق لكون الأمر الشريف صدر للأمناء قبلنا بخلاف ما يطلبه القونصو من وسق المصارين وتصلكم طي هذا نسخة من كتاب سيدنا بتثقيف المصارين للأمناء قبلنا وكما يصلكم برتيشو الذي عمل القونصو في هذه القضية وكتابه في شأن الفصال الذي قبله من توجيه المصارين لحضرتكم لتتولوا الكلام عليها هناك، وكما يصلكم موجب بالعدول فيه ضمن القضية وما قاسيناه نحن والعامل مع القونصو بالمرسى...» [30].

وبلغ التحدي أشده في حادثة مماثلة بمرسى العرائش حيث تجرأ القنصل الإسباني وهاجم رئيس المرسى وأمناءه كما يتضح من الرسالة التالية:«... ومن قال رجلا يعترض عليها... فاجتمع هو ورفاقه ودفعوهم حتى... كل واحد على قفاه وقال لنا أكتب عليه برتيستو...» [31].

ولعل ما يثير الانتباه في هذه الوثائق - وغيرها كثير- أن الأوربيين كانوا يستغلون كل حادثة كهذه لرفع احتجاج(برتيستو) إلى المخزن ومطالبته بتعويض الخسائر أو بعزل الموظف الفلاني وعقابه، وقد وفر لنا ابن زيدان [32] عشرات الوثائق في هذا الصدد عبارة عن دعاوى وشكاوى، خاصة من طرف فرنسا وإسبانيا اللتين كانتا لهما أكبر المصالح في فصل المخزن عن الشعب المغربي وغرس ما وصفوه ب "بلاد السيبة"[33] ولهذا كثيرا ما كان الأمناء يغضون الطرف عنها: «... خوفا من إلزام الخسارة لجانب المخزن...» [34].

المنارة للاستشارات
www.mar

وفي نفس الوقت نشطت التجارة السوداء (كنطربانضو)، ذلك أن طبيعة السياسة التجارية للمخزن المغربي، وجشع الأوربيين وأهدافهم السياسية الراغبة في تحقيق حرية التعامل دون أداء واجبات، ودون الامتثال للقوانين الداخلية ساهما في تنشيط عمليات التهريب والقرصنة، فبالنسبة للسواحل الشمالية الريفية وبالنظر لاستقرار الإسبان في الجيوب المغربية بها ومصالح إنجلترا في المنطقة على البحر المتوسط، فضلا عن أطماع فرنسا فيها منذ استقرارها بالجزائر، حيث كان التهريب يتم في شمس النهار[35]،كل ذلك جعل السفن التجارية تتردد على المنطقة لأهداف اقتصادية عدائية، حيث كانت تلجأ إلى عملية التهريب وخاصة الأسلحة مقابل مواد مغربية يمنع تصديرها رسميا [36]، وهكذا عرفت المنطقة عمليات تهريب واسعة، في الوقت الذي نهج فيه السلطان سليمان "سياسة الاحتراز" من أوربا مما اضطره إلى القيام بحملة ضد أهل الريف سنة 1810 بعدما بلغه استفحال أمر تهريبهم للحبوب والماشية [37]، ومع ذلك لم يتمكن من حدها، حيث سرعان ما نشطت من جديد، وظل السلطان عبد الرحمان يشتكي منها ويدعو خدامه لمحاربتها، كما يتضح من الرسالة التالية:«...واعلم أن رجلا من قبيلة قليعة يسمى " المختار الإبراهيمي" يذهب من قليعة إلى تطوان عن طريق البحر ليقوم بأعمال للبعض ويعود معه ببنادق وسكاكين وأخرى فاعمل على القبض على قاربه وحمولته وأخبرنا حينما يتم ذلك ولا بد...» [38].

واشتدت عملية التهريب خاصة حين تطبيق سياسة الاحتكار في عهد السلطان " عبد الرحمان" ولقد تضمنت محافظ السلطان عبد الرحمان عشرات الوثائق عن عمليات التهريب التي تم مصادرتها[39] وتؤكد الوثائق الأجنبية نفسها هذا الجانب يقول المؤرخ البريطاني "روجرز" : «... ظل تهريب الرعايا البريطانيين للعلقات LEECH مصدرا دائما من مصادر الشكوى والمراسلات الخانقة بين الحكومتين وبيني ...» [40].

ولم يستطع السلطان وقف عمليات التهريب رغم كل الاحتياطات التي اتخذها فقد اضطر لتخصيص مجموعة من المراكب التجارية لمحاربة التهريب في بلاد الريف ومع ذلك ظل التهريب هو النشاط الأساسي للسكان إلى حد أن الوثائق الأجنبية تشير بأن السطان

المنارة للاستشارات
www.mar

عبد الرحمان اعترف بأنه: « لا يعتبر نفسه مسؤولا عن أعمال قبائل الريف حيث أنها خارجة عن مناطق سيطرته...»[41].

وهو ما تقبله الوزير البريطاني بفرح وسرور كبيرين، لبداية تكريس الأمر الواقع.

ويبقى التساؤل مطروحا عن من كان يقوم بعمليات التهريب؟

هل هم أهل الريف الذين لا يترددون في التعرض للسفن التجارية الأوربية المترددة على سواحلهم واغتيال أصحابها؟ أم الأوربيون الذين يترددون على المنطقة ثم يتسابقون لرفع شكاويهم واحتجاجاتهم للمخزن؟ أم تورط إدارة المخزن وخدامه من القادة المحليين؟

إن الحقيقة التارخية –كما شاهدناها ولازلنا نشاهدها إلى اليوم- تجعلنا نحسم الجواب بأن ردود فعل أهل الريف لم تكن في الحقيقة سوى مقاومة شعبية متحدية للمخزن وشروط الامتيازات التي منحها للأوربيين، وأن الموقف الأوروبي لم يكن يهدف سوى لعزل المخزن وفصله عن جسم الشعب[42].

وتتعقد المسألة أكثر في السواحل السوسية الجنوبية وخاصة منذ النصف الثاني من القرن 19 بعد أن ضمنت إسبانيا اعتراف المخزن لها بحق الصيد في وادي نون وفق الشرط الثامن من الاتفاقية المغربية الإسبانية 1861[43]، هذا في الوقت الذي كانت المنطقة ضمن مشروع دولي عام: ففرنسا كانت ترى فيه جزءا حيويا من الإمبراطورية الصحراوية التي كانت ترسم لها بالربط بين الجزائر والنيجر[44]، بينما كانت بريطانيا وشركاتها وخاصة شركة السوس وشركة شمال إفريقيا[45] لها مصالح اقتصادية كبيرة، حاول القنصل البريطاني"هاي" أن يؤكد ذلك حين أقر سنة 1879:«... بأنه ليس من حق الحكومة المغربية التدخل في شؤون الأوربيين الذين ينزحون في المناطق الواقع جنوب وادي نون والتي لم تشكل قسما من أملاك السلطان...»[46].

فضلا عن المشاريع البلجيكية والإيطالية[47] فتسابقت كل دولة على خلق عملاء لها فتمكن التاجر البريطاني "ماكنزي MACKENZIE" مدعما بحكومته في أبريل 1879 من عقد اتفاق مع الشيخ "محمد بيروك" نصت على السماح لشركة "شمال إفريقيا" من احتكار التجارة البحرية بمناطق وادي نون وربط البحر بالداخل الصحراوي بقناة بحرية[48]،

المنارة للاستشارات
www.mar

وحاولت الشركات الفرنسية مدعمة بحكومتها الاتصال بالقائد "الشريف حسين بن هاشم" قائد ما وصفه المؤرخ الفرنسي "ميياج" ب: مملكة تزروالیت البربرية الصغيرة" وبقبائل آيت با عمران [49]، بينما كانت إسبانيا تراقب عن كتب هذه التحركات، وتضغط على المخزن لإيقاف هذه الأطماع والاعتراف لها بمنطقة للصيد بها [50]، وهكذا فتح الأوروبيون موانئ – ظل المخزن يرفض فتحها- في وجه التجارة الأوروبية، وشجعوا تجارة التهريب بنوعيها في آن واحد، مما اضطر المخزن إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الدبلوماسية والعسكرية لإيقاف هذه العمليات، خاصة وأن الروابط المعنوية بين قبائل المنطقة والمخزن ظلت تحول دون تحقيق المخططات الأوروبية، حيث فتح المخزن ميناء أغادير وآسفي للتجارة البحرية[51]، واشترى محل "ماكنزي" [52]، إلا أن هذه الإجراءات ظلت جزئية ولم تضع حدا لعمليات التهريب ولا للأطماع الأوروبية، ويجب الإشارة أن عملية التهريب لم تقتصر على هذه السواحل فقط، فسجلات مداخل الديوانات الثمانية تحمل عدة إشارات متفرقة للمقادير المالية المحصلة من البضائع المهربة التي وقع مصادرتها وخاصة " كنانيش مستفادات مراسي طنجة " كأهم ميناء للتهريب نتيجة التسهيلات الواسعة، حيث مثلت أكثر من 40 % من مجموع التجارة المسجلة[53].

وساهم هذا التغلغل الأوروبي – الذي كان اقتصاديا في مظهره، وسياسيا ودبلوماسيا وماليا في واقعه- مساهمة فعالة في تعميق أزمات المغرب الاقتصادية، حيث أدى اتساع حجم المبادلات التجارية البحرية المشروعة، واستفحال تجارة التهريب إلى نقص كبير في المواد الأولية المغربية، وارتفاع أسعارها بشكل لم يعد المغربي يستطيع اقتناءها، هذا في الوقت الذي أدى تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات إلى إغراق السوق المغربي بالمنتوجات الصناعية الأوروبية بصفة عامة والمنتوجات المتكيفة مع حاجات المغاربة الاستهلاكية بصفة خاصة، ذلك أن الشركات الأوروبية كانت تصدر بضائع نقلت شكلها الأصلي عن منتوجات مغربية حرة، وتعرضها للبيع بثمن أقل، مما قوض الحرف الصناعية المغربية، فتأسف مؤرخ مدينة تطوان "محمد داود" كثيرا عن الحي الصناعي

المنارة للاستشارات
www.mar

للحدادة، والذي كان من قبل ممولا لكل حاجيات الدار العالية، قد اختفى وأصبح المغرب يستورد الكل من الخارج[54]، وتتعقد الظاهرة أكثر في مدينتي الرباط وسلا حيث كانت:

« معامل القطن والكتان وطرازتها تكاد أن لا تحصى كثرة... ولما تقهقر أمرها في أيام مولانا سليمان وما بعده من أيام مولانا عبد الرحمان... كانت الطرازات التي بقيت بسلا فقط دون الرباط ست مائة معمل...» [55].

لكنها بعد ذلك سرعان ما اختفت نهائيا وأصبح يعتمد فيها على المستوردة من أوروبا كما يوضحه لنا أحد الكتاب المعاصرين للأحداث "الدكالي" بقوله:

«... لا نجد له أثر لاستغناء الناس عنه بالمنسوجات الأجنبية التي هي اليوم نفس تجارة أهل العدوتين ولباسهم... وبسببه انقرضت صناعة الحياكة من سلا والرباط وافتقر أهلها وضعف حالهم كما وقع ذلك بغالب الحرف...» [56].

وما قيل عن تطوان وسلا والرباط ينطبق على كل مدن المغرب، فلقد غزت المنتوجات الأوربية بيوت الفقراء والأغنياء منهم على حد سواء، وتوقفت كل عمليات الإنتاج المغربية، ولم تنج الفلاحة من تأثير التغلغل الأوروبي بل عرفت انهيارا مستمرا ففضلا عن سنوات الجفاف وما يرافقها من مجاعات وأوبئة، تدخل العنصر الأوروبي ليستنفذ كل المدخرات، ويستغل بقية الخيرات الطبيعية وخاصة الثروة الغابية التي كانت محط أطماع الأوربيين، وخصوصا الإسبان فهذه غابات مدينة طنجة: «...نهبت أشجارها وصدرت إلى الخارج حتى أصبحت حصيدا كأن لم تغن بالأمس...» [57].

وتعقدت الحالة الفلاحية خاصة بعد حصول الأوربيين على حق تمليك الأراضي والتسرب نحو الداخل، حتى وصل عددهم تسعة آلاف سنة 1894 [58]، وتضاعف التمثيل الدبلوماسي والقنصلي في المغرب من ثلاث وزارات مفوضة سنة 1873 إلى سبعة سنة 1889 ثم عشرة سنة 1892 [59] علاوة على عدد القنصليات العامة وخاصة في العاصمة فاس ومدينة مراكش، ولذلك لم تصل سنة 1900 حتى كان الأوروبيون يسيطرون على حوالي 250 ألف هكتار جلها بالسواحل المغربية الغنية [60]، وبانهيار الحرف اليدوية المغربية أمام الصناعات الأوروبية، وتأزم الحالة الفلاحية المغربية تعطلت معها وسائل النقل

المنارة للاستشارات
www.mar

الداخلية، فانهارت التجارة الداخلية خاصة بعدما قتلت التجارة الصحراوية، وتوجه الثقل الاقتصادي نحو الموانئ بل وبشكل مركز، حيث ظهرت بوادر تركز الاقتصاد المغربي في ميناء الدار البيضاء (آنفا) منذ هذا القرن، وحسبنا أنها أصبحت تقوم لوحدها سنة 1891 ب 26% من مجموع التجارة البحرية [61]، وهو ما كان وراء الانهيار النقدي المغربي[62] .

وظهرت تداعيات التجارة البحرية أيضا على المستوى الاجتماعي، حيث نجح الأوربيون في تحقيق هدفهم الأساسي و هو ترسيخ مبدأ السيبة، وخلق فئات جديدة-ذات طبيعة خاصة- حققت من خلالها مصداقية أوصافها التعسفية للشعب المغربي: «... شعب جاهل ومتعصب ومتخلف...»[63]، وبالفعل فقد عرف البناء الاجتماعي المغربي خلخلة وتحلل كبيرين حيث تخلت فئة التجار عن دورها القيادي بعد أن بدأت تظهر بين صفوفها بوادر بورجوازية متفتحة فأصبحت كفئة من الدرجة الثانية: وكلاء وسماسرة للبورجوازية التجارية الأوروبية: بينما ظهرت فئة هجينة جديدة انتهزت الفرصة لفرض مكانتها وبسط نفوذها وتحقيق طموحاتها وذلك بكسب ورقة الحماية وبالتالي الإفلات من قبضة المخزن السياسية والجبائية وهي الفئة التي عرفت ب: " المحميين" و التي يمكن نعتها بالفعل ب"السيبة"، بينما لم تتردد فئة أخرى في الذهاب أبعد من هذا وهو اللجوء إلى اعتناق الجنسية الأجنبية وقد بدأت بوادرها منذ عهد السلطان عبد الرحمان[64]، وبذلك ظهرت فئة جديدة أخرى وهي "فئة المتجنسين"، وبالمقابل تضاعفت أعداد الفئات الضعيفة من حرفيين و فلاحين و تجار صغار، سرعان ما يئست من وضعيتها في بواديها ومدنها الداخلية ليجذبها التحول الاقتصادي في السواحل ومن تم نشطت هجرتها وبدأت بوادر" مدن الصفيح" حول مراكز مدن السواحل [65].

ويهمنا أكثر حال المخزن المغربي الذي فقد كل سلطة ونفوذ على فئات تضاعف عددها يوما بعد آخر، وكل محاولة للحد منها كانت لا تزيد إلا في تعميقها وترسيخها فمحاولته مع أحب الدول لديه كما ظل يعتقد وهي بريطانيا سنة 1876 منيت بفشل ذريع بعدما أجابته ببيان: «... حكومة جلالة ملكة أنجلترا... والحالة هذه لا تستطيع أن تبخس التجار الإنجليز شيئا من الامتيازات التجارية...»[66].

المنارة للاستشارات
www.mar

وظهر هذا الفشل أكثر وضوحا في أكبر محاولة تدويل المسألة المغربية، التي تمت في مؤتمر مدريد 1880 والتي خرجت بنتائج سلبية يصفها لنا ممثل فرنسا كالتالي:

«... أننا لم نحتفظ فقط بمحمييننا القدامى، بل أصبح بوسعنا وفي مجال أوسع جدا أن نمنح حق الحماية لأشخاص تعلن فرنسا أنهم قدموا لها خدمات خاصة... وتأكدت امتيازاتنا التجارية وذلك بالمحافظة على حق أخذ وكلاء تجاريين بالبوادي والمدن لقد أصبح حق التملك للأجانب بالمغرب حقا لا منازع فيه» [67].

وبعد هذا الفشل اضطر المخزن للاستسلام نهائيا للمشيئة الربانية كما توضح لنا الرسالة التالية: « ... فالخير في الواقع، والله المستعان... إنما أشكو دمي وحزني إلى الله ...»[68] ، متأكدا – بشكل متأخر- من أن: « ... النصارى أعداء الدين أهل خيانة لا ينبغي حسن الظن بهم...» [69].

ومن هنا بدأ عجز كبير في قوة المخزن السياسية والجبائية، ظهر أثره أكثر على بيت المال إلى حد دفع السلطان الحسن الأول إلى القول: «...أن المخزن يجب اليوم أن يعان...» [70].

ولم تسلم إطارات المخزن نفسها من تداعيات التجارة البحرية، حيث عم الفساد في الإدارة المغربية، حيث وصفها القنصل البريطاني " هاي" بقوله: «... مستشاري السلطان جماعة من الجهلاء تتسم آراؤهم بضيق الأفق، وأنهم يتبعون سياسات تؤدي إلى ضعف المغرب بالتدريج، ثم انهياره...» [71].

وحتى لا ننساق وراء الكتابات الأوروبية فقد وصفها مؤرخ القصر الحسني"عبد الوهاب بنمنصور" قائلا: «ليس فقط التعاون مع الأجنبي ضد مصلحة البلاد بل خيانة الأمانة، فمنهم المتهاون والمفرط والسارق والمعتدي على حقوق إخوانه،بل كانوا ينهون عملهم هو كذلك بالاحتماء بالأجنبيين..» [72].

وهكذا كان كل شيء ينذر بتحول خطير وكانت الحالة العامة تسير نحو اتجاه واحد ووحيد وهو خضوع المغرب للسيطرة الأوربية الفعلية واقتسام مناطق النفوذ التجاري بين دولها، فإلى أي حد بعد هذا العرض يمكن التساؤل مع المؤرخ والمفكر المغربي المعاصر "

المنارة للاستشارات
www.mar

عبد الله العروي" [73] عن الأثر الحاسم للتجارة البحرية، ومدى مساهمتها في فصل المخزن عن الشعب المغربي، وتفكيك أواصره؟ ومدى استفادة المخزن المغربي المعاصر منها؟

مهما كانت آثارها هذه التجارة وتداعياتها حتى اليوم على المغرب العربي المعاصر، إلى أي حد يمكن القول مع " بركاش" أحد أقطاب دبلوماسية المخزن المغربي في عهد السلطان "محمد بن عبد الرحمان":« ... إن المغرب يمكنه أن يعيش بدون تجارة بحرية...» [74].

الهوامش:

[1] ابن زيدان (عبد الرحمان)، إتحاف أعلام الناس، ج:3، ط:1، المكتبة العامة، الرباط 1931، ص: 256

[2] رسالة من السلطان عبد الرحمان إلى قائد تطوان " محمد أشعاش"، مؤرخة في 2 رجب 1241 هج من المحفظة رقم: 1/9 من وثائق الخزانة الملكية الحسنية بالرباط

[3] Miége (Jean Louis), Le Maroc et l'Europe, T :2, PUF, Paris 1962, p : 21

[4] ابن زيدان (عبد الرحمان)، إتحاف أعلام الناس، ج: 5، ط:1، المكتبة العامة، الرباط 1933، ص: 21

[5] Archives Etrangères à Paris, d'après Manfae (Mohamed), La politique maritime du Maroc (1757-1830), Thèse de doctorat du 3é cycle, Université de Paris- Sorbonne 1982-1983, p.p : 241+

[6] Miége (Jean Louis), T : 2, OP cité, p : 241

PUF, Paris 1978, p : PUF, Paris 1978, p :215

[7] Julien (Charles André), Le Maroc face aux impérialismes (1415-1956),

PUF, Paris 1978, p :215

[8] رسالة من السلطان عبد الرحمان إلى خديمه بوسلهام بن علي، مؤرخة في 10 رمضان 1261 هج، من المحفظة رقم: 7/9 من محافظ الخزانة الملكية الحسنية بالرباط

[9] Miége (Jean Louis), OP cité, T : 2, p : 242

[10] Ibid, p : 504

[11] رسالة من المولى العباس إلى أخيه السلطان محمد بن عبد الرحمان، عن: ابن زيدان (عبد الرحمان)، ج: 3، مصدر سابق، ص: 443

[12] نفسه، ص: 383

[13] نفسه، ص: 458

[14] جرمان (عياش)، جوانب من الأزمة المغربية بعد الغزو الإسباني، منشورات معهد الدراسات العليا، الرباط 1976،ص: 18

المنارة للاستشارات
www.mar

[15] ابن زيدان (عبد الرحمان)، ج: 3، مصدر سابق، ص. ص: 471-472

[16] Miége (Jean Louis), T : 3, Op cité, p : 157

[17] ابن زيدان (عبد الرحمان)، ج: 2، مصدر سابق، ص: 388

[18] نفسه، ص. ص: 389-391

[19] Miége (Jean Louis), OP cité, T : 3, p : 237

[20] Ibid, p : 377

[21] Miége (Jean Louis),Documents d'histoire économique et sociale Marocaine au 19 siècle, P.U.F, Paris 1969, pp : 87-94

[22] Ibid, p : 145-165

[23] Guillen (P), L'Allemagne et le Maroc de (1870-1905), P.U.F, Paris 1967, pp : 48-59

[24] بناني (سميرس لطيفة)، الموقف المغربي من تطور الأطماع المغربية (1845-1880)،أطروحة دكتوراه مرقونة، جامعة محمد بن عبد الله، فاس 1982، ص: 55

[25] ابن زيدان (عبد الرحمان)، ج: 5، مصدر سابق، ص: 188

[26] نفسه، ج: 3، ص: 498

[27] رسالة من السلطان الحسن الأول إلى وزير خارجيته " محمد بركاش"، مؤرخة في سنة 1296 هج، عن ابن زيدان (عبد الرحمان)، ج: 2، مصدر سابق، ص: 394

[28] رسالة من السلطان الحسن الأول إلى وزير خارجيته " محمد بركاش"، مؤرخة في سنة 1282 هج، عن ابن زيدان (عبد الرحمان)، ج: 2، مصدر سابق، ص: 384

[29] بنمنصور (عبد الوهاب)، دورية الوثائق، المجموعة الرابعة، وثيقة رقم: 518، ص: 235، وهي رسالة من محمد بركاش إلى السلطان الحسن الأول مؤرخة في سنة 1282 هج ردا على تكليفه في إقناع القنصل الفرنسي بالمسألة.

[30] نفسه، وثيقة رقم: 559، ص: 337، وهي رسالة من أميني ميناء الصويرة: " محمد الأرسي، و " عبد الواحد أقصبي إلى " محمد بركاش" ، مؤرخة في ربيع الثاني 1282/ 1865 م

[31] نفسه، وثيقة رقم: 600، ص: 340، عبارة عن رسالة من أميني العرائش: " الحاج المدني الديوري" و " الحاج عبد الله حصار، إلى " محمد بركاش" مؤرخة في جمادى الثانية 1282 هج/ 1865/09/02 م.

[32] ابن زيدان (عبد الرحمان)، ج: 2، مصدر سابق، ص. ص: 315- 332

[33] Germain (Ayache), Etudes d'histoire Marocaine, Rabat 1979, pp : 307-339

[34] بنمنصور (عبد الوهاب)، دورية الوثائق، المجموعة الرابعة، مصدر سابق، الويقة رقم: 559، ص: 337

[35] Miège (J.L.), OP cité, T : 4, p : 209

[36] Germain (Ayache), Op cité, pp : 216-217

[37] الناصري (أبو العباس أحمد بن خالد)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج: 8،- الدولة العلوية-

المنارة للاستشارات
www.mar

تحقيق وتعليق ولديه جعفر ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء 1956، ص. ص: 127-129

رسالة من السلطان عبد الرحمان إلى محمد أشعاش" مؤرخة في 27 ربيع الثاني 1261 هج/1845، من محفوظات الخزانة الملكية الحسنية، رقم 7/9 [38]

نذكر منها هنا خاصة وثيقتين من المحفظة رقم: 8/9 ، الأولى حول تهريب العلق، والثانية في تهريب الحرير، مؤرختان في سنة 1263 هج [39]

روجرز ، العلاقات المغربية الإنجليزية حتى سنة 1900، ترجمة لبيب رزق، الدار البيضاء 1981، ص: 210 ، [40]

رسالة من القنصل البريطاني: " هاي"

رسالة من الخطيب إلى الوزير الأول البريطاني، مؤرخة في 1852/09/29، في: روجرز، مرجع سابق، ص: 214 [41]

بناني (سميرس لطيفة)، أطروحة سابقة، ص: 213 [42]

ابن زيدان (عبد الرحمان)، مصدر سابق، ج: 3، ص: 488 [43]

Julien (Charles André), OP cité, p : 271 [44]

Miége (Jean Louis), OP cité, T :3, pp : 316-319 [45]

روجرز، مرجع سابق، ص: 259 [46]

Miége (Jean Louis), OP cité, T :3, pp : 293-340 [47]

Ibid, p : 306 [48]

Idhem, p : 311 [49]

ابن زيدان (عبد الرحمان)، مصدر سابق، ج: 2، ص. ص: 333-334 [50]

نفسه، ج: 2، ص: 384 [51]

نفسه، ج: 1، ص: 383 [52]

Miége (Jean Louis), OP cité, T :3, p : 45 [53]

داود (محمد)، تاريخ تطوان، ج: 8، الرباط 1979، ص: 111 [54]

الدكالي(محمد بن علي السلاوي)، الإتحاف الوجيز المهدى للمولى عبد العزيز، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط رقم: ج: 112، ص: 27 [55]

نفسه، ص: 28 [56]

بنمنصور (عبد الوهاب)، دورية الوثائق، المجموعة الرابعة، مصدر سابق، ص: 70 [57]

Miége (Jean Louis), OP cité, T :4, p : 285 [58]

Ibid, p : 103 [59]

Girardet(Raoul), L'idée coloniale en France de (1871-1962), [60]

Table ronde, Paris 1972 , pp : 145-157

فارس (محمد خير)، تنظيم الحماية بالمغرب، دمشق 1972، ص. ص: 75-94 [61]

Laroui (Abdallah), Les Origines sociales et culturelles du nationalisme Marocaine [62]

المنارة للاستشارات
www.mar

(1912-1930), Paris 1980, p :46

[63] روجرز، مرجع سابق، أوصاف تتردد على لسان القنصل البريطاني بالمغرب، ص. ص: 175-187

[64] داود (محمد)، تاريخ تطوان، ج: 8، ص: 344، وثيقة يعاقب فيها السلطان أحد التجار من أبناء " بنيس" بعد تجنسه.

[65] Miége (Jean Louis), OP cité, T :4, p : 401

[66] ابن زيدان (عبد الرحمان)، ج: 2، مصدر سابق، ص. ص: 301-302

[67] بنمنصور (عبد الوهاب)، مشكلة الحماية القنصلية، الرباط 1977، ص: 145

[68] رسالة من السلطان الحسن الأول إلى بركاش، مؤرخة في 1280 هج، في ابن زيدان (عبد الرحمان)، ج: 2، مصدر سابق، ص: 418

[69] رسالة من السلطان عبد الرحمان إلى محمد أشعاش" مؤرخة في 8 جمادى الثانية 1257 هج، في محفظة رقم 8/9 من محافظ الخزانة الحسنية بالرباط

[70] ابن زيدان (عبد الرحمان)، ج:2، مصدر سابق، ص: 460

[71] رسالة من السلطان عبد الرحمان إلى محمد أشعاش" مؤرخة في 8 جمادى الثانية 1257 هج، في محفظة رقم 8/9

[72] بنمنصور (عبد الوهاب)، دورية الوثائق، المجموعة الرابعة، مصدر سابق، ص: 40

[73] Laroui (Abdellah), Histoire du Maghreb – Essaie de synthèse, PUF, Paris 1982, p : 265

[74] بنمنصور (عبد الوهاب)، دورية الوثائق، المجموعة الرابعة، مصدر سابق، ص: 72

المنارة للاستشارات
www.mar